

## تقديم

فى إطار حرص وزارة المالية على تطوير وتحديث الأطر الحاكمة للسياسة المالية للدولة، واصلت الوزارة خلال دور الانعقاد الأخير من الفصل التشريعى التاسع لمجلس الشعب، ودور الانعقاد العادى الثلاثين لمجلس الشورى ما بدأته على مدى الفصل التشريعى المنتهى من جهود وما طرحته من مبادرات هامة فى هذا الاتجاه، بمساندة وتعاون تام مع البرلمان المصرى بجناحيه مجلسى الشعب والشورى.

وإيماننا بأهمية دور البرلمان فى مناقشة ودراسة وإقرار كافة المبادرات الإصلاحية التى تتبناها وزارة المالية لإنجاز أهداف تحديث الاقتصاد المصرى، فقد كان نواب الشعب خير معين لنا لبلوغ تلك المقاصد، حيث ساهموا وساندوا بفاعلية التشريعات التى تقدمت بها الوزارة والسياسات التى تبنتها على مدى دور الانعقاد محل الدراسة، وذلك فى إطار صلاحياتهم التشريعية والمالية والرقابية التى كفلها الدستور والقانون.

وانطلاقا من الحرص المستمر على توثيق جوانب الحوار بين وزارة المالية ومجلسى الشعب والشورى على مدى كل دور من أدوار الانعقاد فى المجالات التشريعية والرقابية والمالية، فإننى أتشرف بتقديم هذا التقرير الذى يتناول بالرصد والتحليل لأوجه التعاون والتفاعل بين وزارة المالية والبرلمان فى المجالات المختلفة من خلال تحليل مضمون للمناقشات والمداولات من واقع مضابط الجلسات ومحاضر اجتماعات اللجان النوعية للمجلسين.

لقد أثبتت التجربة والواقع على مدى السنوات الخمس الماضية أهمية إصدار هذا التقرير، وحرص المهتمين بالشئون البرلمانية والباحثين والعاملين بقطاعات وزارة المالية، فضلا عن نواب مجلسى الشعب والشورى، على اقتناؤه والاسترشاد به فى العمل والدراسة، باعتباره يمثل وثيقة هامة يرصد بموضوعية، إلى جانب التشريعات المالية التى تقدمت بها الوزارة وأقرها البرلمان، المداولات الخاصة بمشروعات قوانين الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، إلى جانب أدوات الرقابة التى وجهت لوزارة المالية فى نطاق اختصاصها وردود الوزارة عليها.

كما أود أن أوجه عناية القارئ العزيز إلى الملحق المرفق بهذا التقرير والذى يتضمن بيانا بالتشريعات التى أعدتها وزارة المالية والصادرة خلال الفصل التشريعى المنتهى، والذى يبرز نتائج العمل والحوار المثمر بين الوزارة وبرلمان مصر بمجلسيه.

" وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لمصر والمصريين "

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى